

البناء

لا بديل عن الثورة ضد أنظمة المحاصصة

راسم عبيدات

إنّ ما نشاهده في بيروت من حالة غضب جماهيري، هو أقرب إلى الهبة الجماهيرية الواسعة، يشارك فيها اللبنانيون من مختلف مشاربهم وانتماءاتهم السياسية وتكويناتهم الطائفية والمناطقية منذيين بالتقاسم الطائفي للنظام ومقدرات الدولة، ومعرّبين عن رفضهم المطلق للفساد المستشري في كل مفاصل الدولة.

يطالب المحتجون بإعادة تكوين النظام على أسس غير طائفية، ويأتون لتكون الدولة لكل مواطنها ويتساوى فيها الجميع أمام القانون. دولة تعمل على تأمين الخدمات للجميع، لكنّ عجز النظام التحصيصي، على أساس طائفي ومذهبي، عن تأمين الاحتياجات والخدمات اللازمة والحماية للمواطنين، وعدم قدرته على توفير الأمن لهم والحماية لاستقلال وسيادة البلد، يعبر عن أزمة عميقة يعيشها هذا النظام.

وما يُقال عن الوضع في لبنان، ينطبق على دول عربية أخرى، ففي وقت تعجز فيه الحكومة اللبنانية عن رفع القيود عن من شوارع بيروت وبقية المناطق، تعجز العراق عن تأمين الماء والكهرباء، وهذه النماذج تمتدّ حتى إلى حركات تحرر تحت الاحتلال، لديها سلطة وسيطرة مدنية على مناطقها بشكل كلي أو جزئي، غزوة والضغط الغربية نموذجاً، حيث العجز عن توفير الخدمات والاحتياجات للمواطنين، وكذلك الأمن والأمان، وهذا ما يعبر عن عمق الأزمة البنوية لهذه الأنظمة القائمة أو التي في طور التشكل والتكوين، وخصوصاً بعد ما سُمي بثورات الربيع العربي، ما يجعل تلك الأنظمة والكليات خارج إطار العصر بقيمه ومعاييرها.

علمنا التاريخ أنّ الأنظمة الشمولية والديكتاتورية والتبويرراطية، هي التي يعيش فيها الفساد بكل أشكاله، حيث لا توجد رقابة ولا مساءلة أو محاسبة، ومثل تلك الأنظمة تسيطر عليها السلوكيات والممارسات الاعتيادية، حيث يتفشى الكذب والدجل والنفاق والمسحوبات والواسطة والغش وغيرها، ومن رحم ذلك تولد طبقة من الفاسدين بحيث تجري مأسسة الفساد وتعميمه، ويولد جيش من المرتزقة والمنتفعين غير المؤهلين أو المنتجين، ولكن بحكم المذهب أو الطائفة يكونون هم المنتفعين والمسيطرين على السلطة والقرار، وتغيب معايير العدالة والكفاءة، حيث لا قانون يحكم أو يعاقب.

باختصار، لا عدالة ولا مساواة ولا تكافؤ فرص ولا دولة مواطنة، وهذا ما يعمّق من أزمة المجتمع والتي قد تظهر على شكل انفجارات اجتماعية وتحركات شعبية ضدّ مثل هذه الطغمة أو الأنظمة أو المذاهب، أو تتهاون من داخلها، حيث تتعمّق الخلافات والصراعات بين أطرافها ومحوارها.

عندما سيطرت حركة «الإخوان المسلمين» على الحكم في مصر، وأعلنت مذهبيتها وأيديولوجيتها فوق وطنيتها وقوميتها، وأزادت أسلمة السلطة والمجتمع والدولة وتفصيل دستور على مقياسها، دخلت في تناقض مع أغلب مكونات ومركبات الشعب المصري السياسية والاجتماعية، حيث أدى قصر النظر هذا إلى اندلاع ثورة شعبية عارمة أسقطت حكم «الإخوان».

إنّ تعمق المذهبية والطائفية في المجتمع يفتح المجال أمام توظيف الدين في خدمة السياسة أو بمعنى أدق تسييس الدين، وفي ظل عمليات التحريض والانقسام المذهبي والطائفي وتفتت وحدة المجتمع والدولة، تتكاثر الأحزاب البنية على أساس مذهبي وطائفي، في حين نجد أنّ الدول المتقدمة صناعاتاً واقتصادياً وثقافياً، تفصل الدين عن الدولة وتمنع قيام الأحزاب على أساس ديني، لتكون ترى أنّ الدولة هي لكل مواطنيها.

أياً يكنّ الحزب الديني، لا يمكن له أن يكون طائفاً أو مذهبياً، وخصوصاً في الدول التي تخوض صراعات ضدّ المحتل كما هو حال حزب الله في لبنان مثلاً، فقد نجح هذا الحزب في استقطاب الجماهير التي التفت حوله، وقد شكّل عنواناً وطنياً وقومياً جامعاً وموحداً، لأنه تعامل مع الدين كمنظومة قيمة وأخلاقية مجردة، وليس كمنظومة حياة ونهج مؤسس للأمر والشؤون الحياتية، لذلك نجد أنّ حزب الله الأقرب إلى النجاح والاستمرارية كحزب جامع وموحد لكونه لا يتعاطى مع الدين على هذه الأرضية، في حين نجد الفشل عند حركة «الإخوان المسلمين»، حيث الفشل المدوّي بعد الصعود والسيطرة على السلطة بفترة قصيرة، والأزمة كثيرة مصر، تونس، والآن تركيا، عندما آزاد أردوغان أنّ يستحوذ على السلطة ويؤخونها، ويفضّل دستوراً على مقاسات حزب العدالة والتنمية.

قد يتورّث إثارة البعض عندما تقول إنّ الدين ليس عاملاً مؤحداً للامة، فالأمر تكشف بشكل واضح بعد ما سُمّي بثورات العربية، ومعظم الحروب في البلدان العربية اليوم تجري على أساس مذهبي وطائفي، وبين أحزاب مختلفة ذات مرجعيات فكرية تقول إنها تمثل الإسلام الحقيقي، ولا ندري في إطار البحث عن هذا الإسلام كم سُمّت من أبناء هذه الأمة، ولمصلحة من تخاض حروب التدمير الذاتي.

ما يجري في بيروت الآن من انتفاضة شعبية تحت شعار «طلعت ريحتكم»، ضدّ تجار ومافيات وأباطرة المذاهب والطوائف، وكذلك ما يحدث في العراق وما يجري من تململ كبير في فلسطين يؤجّل انفجاره وجود الاحتلال، يثبت بشكل قاطع وملمس عمق الأزمة ومدى إفلاس الأنظمة والسلطات القائمة على المحاصصة والمذهبية والطائفية، ولا بدّ للقوى المدنية والديمقراطية واليسارية والعلمانية من إعادة الاعتبار إلى الخطاب المدني الديمقراطي للدولة وأدواته، فهو وحده القادر على التصدي بنجاح لتحديات العصر ومتطلباته، وعلى توحيد الشعوب والمجتمعات وصيانة وحماية نسيجها وفسيفسائها بكل تاليها ومعتقداتها وتعديتها الخادمة لنمو ونهوض وتطور المجتمعات.

Quds.45@gmail.com

استحالة انتخاب رئيس لبناني سيادي

روزانارمّال

طوباوية مشهد مطالبة الناس في «التغيير» لن تبدّل أو تتغيّر في الودّ قضية، فالتغيير في هذا البلد لا يرتبط واقعا برغبان استعادة الكرامة والسعي إلى العيش الكريم، فلبنان كأي بلد عربي لا يتمتع بالحدّ الأدنى من الاستقلال في القرارات والتغيريات وحتى التغييرات المفترض مقبلة بعد أيّ حراك كهذه الثورة الشعبية التي ستفرز واقعا جديداً بعض الشيء بدون شك، إن كان لجهة قانون انتخاب جديد أو فرز طبقة جديدة غير طائفية يسمع صوته لأول مرة.

رفع سقف مطالب الشباب من مطلبية معيشية إلى إسقاط نظام برمته تبقى ضمن رفع مستوى الأمل المنشود بالتحفظ من ظلم دام ليعود عاشوا فيها في ظروف غير موضوعية اقتصادياً وأمنياً لكنها لن تتعدى الأمل، ففي لبنان لا يوجد نظام واحد أو دولة واحدة، بل 18 نظاماً و18 دولة تحتاج آلية أخرى لإسقاطها تختلف عن تلك التجربة التي عاشتها بلدان ما سُمّي «الربيع العربي»، من مصر وتونس وغيرها، بالتالي فإنّ الرهان على تغيير جذري غير ممكن حالياً والخصوصية للحالة اللبنانية هي سيدة المشهد.

يعترف المواطنون العرب بأنّ تصريحات سفيره الولايات المتحدة الأميركية في الأوقات الدقيقة والحساسة لا تاتي عفوية، فهم – أي السفراء أو الدبلوماسيون الأميركيون – غالباً ما يدققون في كل كلمة يسعون لإصلاها للشعوب خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط التي تشعر بالريبة تجاه الولايات المتحدة ومواقفها المنغرفة أحياناً والغريبة أحياناً أخرى، والتي يقولون إنها لم تتغير يوماً بالسياسة المطلوبة، ولم لن يصبوا يوماً إلا في خاتمة المصالح الأميركية ومعها «الإسرائيلية».

اليوم يدع السفير الأميركي في بيروت دافيد هارن محرم تحرك الشباب في وسط بيروت، تماماً كما خرج السفير الأميركي

في دمشق روبرت فورده لدعم المعارضة السورية، وذلك مقال يوضع بنفس سياق السلوك الأميركي في التعاطي مع تحركات الشعوب المطالبة، وكانت قد خرجت في هذا الإطار بيانات عديدة عن الخارجية الأميركية نادت بحرية التعبير مراراً وتكراراً في كل من تونس ومصر وليبيا... إذا الكلام الأميركي بات معروفاً سلفاً، ومنهجية التعاطي مع تحركات مشابهة خير دليل على نظرة واشنطن إلى حراك الشعوب.

لم تثبت التجربة حتى الساعة إلا حقيقة واحدة وهي سعي الولايات المتحدة إلى اعتبار أيّ حراك شعبي مطلبية المعنوية، وهي غالباً ما تكون دولة قادرة على إضافة نقاط ربح أمام خصومها، وقد كانت الاحتجاجات في أوكرانيا خير دليل على ذلك لولا الحسم الروسي لموضوع جزيرة القرم، وايضا شكلت احتجاجات بكين العام الماضي فرصة حاولت واشنطن والتأثير فيها لكنها لم تنجح، وحراك لبنان ربما يكون إحدى الصيغ المشابهة.

وبعيداً عن حسابات الربح والخسارة في لبنان، فإنّ النوايا الأميركية في اقتناع أي فرصة حقيقية للتغلغل أكثر في الحياة السياسية اللبنانية أصبحت واضحة من خلال مساندة السفير هل للحراك في بيروت، وبالتالي فإنّ أيّ تغيير سيصب في مصلحة واشنطن بدون شك خصوصاً أنّ هذا الدعم جاء سريعاً ومفاجئاً قبل أن يدخل لبنان حيز اعتبار ان الحاضرين في الشارع يعقلون الشعب اللبناني بأكمله. في المقابل شارع كامله خرج في مصر ليسقط نظام الرئيس حسني مبارك مرة والرئيس محمد مرسي ثانية في ظواهرات لم يشهدها لها العالم العربي أنّ كان لجهة الكثافة الحاضرة عددياً أو لجهة حماس الشباب المصريين، وفي المرتين لم يستعمل المصريون اعتبار أنهم أمام حالة وطنية سيادية، ففي الأولى انضمت الشوك حول تدخل تركي قطري لدعم حركة «الإخوان المسلمين» وأقررت مرشحاً مطروحا جاء به رئيساً بالتصويت فكان محمد مرسي الذي استقرت أحكامه

عرضت التطورات مع بري والجميل

كاغ؛ لملء الشغور الرئاسي والحفاظ على استمرارية مؤسسات الدولة



بري مستقبلاً كاغ في عين التينة

في إطار جولتها على المريجيات السياسية، زارت الممثلة الخاصة للأمين العام المتحدة في لبنان سيغريد كاغ ورئيس مجلس النواب نبيه بري وعرضت معه التطورات، في حضور المستشار الإعلامي علي حمدان. وقالت كاغ بعد اللقاء: «كانت لي محادثات جيدة جداً مع دولة الرئيس بري، وقد بحثنا على وجه الخصوص الوضع الدقيق الراهن في لبنان وضروته وهناك القرارات الناتجة للحكومة في هذا الوقت الدقيق. واتخذت مسؤولية على جميع القيادات اللبنانية تجاه المواطنين اللبنانيين وحقوقهم في الخدمات الأساسية والحماية ودائماً في أجواء حرية التعبير الديمقراطي».

وأضافت: «في هذا الوقت يشدّد المجتمع الدولي على أهمية وضروته ملء الشغور في رئاسة الجمهورية وعلى استمرارية عمل مؤسسات الدولة. ونحن مهتمون بأهمية استقرار وأمن لبنان لأن ذلك مهم جداً لكي تبقى الحكومة فاعلة في عملها وتقديم الخدمات. وبالطبع فإنّ المجتمع الدولي هو وراء لبنان لتحقيق الأمن والسلام، أملاً «أن يخدم لبنان قريباً جداً من الوصول إلى حلول للمسائل العالقة بطرق ديمقراطية».

وأكدت «أنّ الأمم المتحدة تدعم لبنان بقوة وتعمل من أجل تثبيت الاستقرار والأمن والسلام، أملاً «أن يخدم لبنان قريباً جداً من الوصول إلى حلول للمسائل العالقة بطرق ديمقراطية».

وأكدت «أنّ الأمم المتحدة تدعم لبنان بقوة وتعمل من أجل تثبيت الاستقرار والأمن والسلام، أملاً «أن يخدم لبنان قريباً جداً من الوصول إلى حلول للمسائل العالقة بطرق ديمقراطية».

الإعلامي للرئيس الجميل، بحث الجانبان الأوضاع والتطورات «حيث وصلت الأمور إلى مستوى الإهتراء لدرجة باتت تشكل خطراً على مستقبل الوطن، ما يقضي اتخاذ إجراء سريعة تكون في مقدمتها انتخاب رئيس للجمهورية».

كما وضعت كاغ الجميل في أجواء اللقاءات التي تجريها مع القيادات، وقالت: «كان الاجتماع مقمراً مع الرئيس الجميل، وشاركنا اللقى حيال الاستقرار والأمن في لبنان، وفي هذا الطرف المفصلي للمنطقة».

وأضافت: «بحثنا في أهمية التوصل إلى حل سريع ومبرر ملء الفراغ الرئاسي، وتفعيل دور مؤسسات الدولة اللبنانية التي تشكل أساساً مهماً لتوفير الخدمات والحماية ومستقبل المواطنين جميعهم في وقت الأزمات، ولتتمكن لبنان من بناء مستقبل أفضل لشعبه وشبابه خصوصاً».

وأكدت «أنّ الأمم المتحدة تدعم لبنان بقوة وتعمل من أجل تثبيت الاستقرار والأمن والسلام، أملاً «أن يخدم لبنان قريباً جداً من الوصول إلى حلول للمسائل العالقة بطرق ديمقراطية».

خفايا

اعتبر سياسي عتيق أنّ محاسبة السلطة السياسية في لبنان على أيّ تقصير أمر صعب ومعقد، بسبب حالة الاستعصاء التي يمثلها النظام الطائفي القائم، ولذلك رأى أنّ الحل المرهلي الأمثل لتجاوز هذا الاستعصاء هو في تمكين البلديات من القيام بدورها في القضايا الإنمائية والخدمات المحلية، ومنها موضوع النفايات وغيره، لأنّ المحاسبة والمسألة تكون حينذاك أسهل وأقفل، باعتبار أنّ أعضاء السلطة المحلية يخضعون للمحاسبة والمسألة من أقرابهم وأهلهم وعائلاتهم.

سلام يلتقي نواب راشيا والبقاع الغربي ودو فريج وشبطيني وحرب

عرض رئيس الحكومة التطورات مع زواره في السراي الحكومية، حيث التقى وفداً من نواب البقاع الغربي وجرى البحث في التطورات والأوضاع الراهنة.

وقال النائب زياد القادري بعد اللقاء: «بحثنا مع الرئيس سلام في أمور حياتية وإنمائية لمنطقة البقاع الغربي وراشيا. ومن الطبيعي أن نتطرق إلى الوضع السياسي في البلد وناسف لعملية الانتحار التي يمارسها اللبنانيون في حق بعضهم بعضاً وهذه عملية انتحار للبلد ومستقبله. البلد سيتفكك بين أيدينا ولاسلف بعض القوى السياسية تعارض الترف السياسي والتعطيل والتعنّت، والألم كبير جداً بين الناس ويولمنا نحن أيضاً. ومن هنا فإنّ حق النظار هو حق طبيعي كفله الدستور ونحن نؤيد هذه الممارسة الديمقراطية، ولكن هناك بعض الفئات السياسية وبعض المدنيين يحاولون خطف البلد من خلال خطف هذه الحركة أو هذه التظاهرات التي تحصل. نود تأكيد أهمية حماية الاستقرار والنظام العام والسلم الأهلي هو خططنا لحماية كل اللبنانيين».

وبحث سلام مع وزيره المهجرين أليس شبطيني والتطورات وشؤونها تخص وزارته. ورداً على سؤال عن إمكان مشاركة الوزراء الذين انسحبوا من جلسة مجلس الوزراء في جلسة اليوم، أجاب شبطيني: «اعتقد أنهم سيشاركون، ولا شيء يمنع من وجهة نظري. وبمجرد أن تراجع العماد ميشال عون عن مؤتمره الصحافي فهذا يعني

أنّ هناك إيجابيات لمصلحة البلد، ونحن نشكره على هذا التماثل في الانتظار ما سيحصل غداً (اليوم)، لأنّ ما يطلوبونه كان مطلبنا قبليهم».

وأضافت: «أنا أوافق على السير بالمراسم التي تتعلق بالأمور الحياتية البسيطة جداً التي لا تستلزم توقيع ثلاثة أرباع المجلس. وأقترح أن الأمور السياسية والمصرفية تتطلب توقيع الوزراء الأربعة والعشرين، وأنا يوم أمس (أول من أمس) أعطيت الحق للوزيرين باسيل وحسين الحاج حسن، ولكن ليس ضرورياً تعطيل مجلس الوزراء بسببها. وقد وعدهم الرئيس سلام بإعطائهم الوقت الذي يريدون للمناقشة، لكنهم لم يرضوا. لهذا السبب ليست معهم في الانسحاب وعدم القول بما عرضه رئيس مجلس الوزراء، وخصوصاً أنّ الجميع يعرف أنّ الرئيس سلام صادق».

وتداول رئيس الحكومة مع وزير الاتصالات بطرس حرب أجواء جلسة مجلس الوزراء، وتبادل الطرفان الرئيس الأفكار والاقتراحات المتاحة لمعالجة الأزمات القائمة.

ومن زوار السراي: وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية نبيل دو فريج، سفيرا قبرص هوم مافرومانيس وتركيا إيتان أوزيلدين، رئيس قلم المحكمة الدولية الخاصة بلبنان داريل مانديس، ووفد من النادي الثقافي العربي برئاسة سميح البابا وجه إلى سلام دعوة لحضور افتتاح «مؤتمر الكتاب العربي» الذي سيقام في بيروت في أيلول المقبل.



سلام مجتمعاً إلى وفد نواب راشيا وراشيا و البقاع الغربي في السراي (الدايتي ونهرا)

مخزومي: لعدم استخدام المؤسسات الأمنية في ضرب الحراك الشعبي



مخزومي ودریان خلال لقاءهما في دار الفتوى

تؤمّن الاستقرار الأمني والاقتصادي والاجتماعي».

وفي ملف النفايات، نوه مخزومي بقرار مجلس الوزراء إلغاء نتائج المناقصات، وكذلك يمنح عكار 100 مليون دولار للإنماء، أملاً «بالإبقاء بالعودة لهذه المنطقة المهملة تاريخياً، وخصوصاً منذ ما بعد اتفاق الطائف»، داعياً في الوقت عينه إلى «تسليم حل مسألة النفايات إلى المختصين والتعامل مع هذا الملف بشفاافية»، لافتاً إلى أنّ «لبنان قد يكون البلد الأعلى عالمياً من حيث التكلفة التي تقع على عاتق المواطن، عداً عن الفن الباهظ الذي يدفعه من صحته وصحة أولاده بسبب عدم مراعاة الشروط البيئية».

وقال: «إنّ الوقت قد حلت للتوافق على ملء الفراغ في موقع رئاسة الجمهورية وإجراء انتخابات نيابية وقيام حكومة جديدة، بما يضع حداً نهائياً للانهيار الذي تشهده المؤسسات ويلبى طموحات المواطنين في التغيير»، داعياً المجتمع المدني إلى «الاجتماع ووضع خطة واستراتيجية سياسية لحين حصول الانتخابات التي لا تعرف موعداً لإجرائها». وكان مخزومي التقى كلاً من نائب مساعد وزير الدفاع الأميركي أندرو اكسوم، وسفير الإمارات العربية المتحدة حمد سعيد النحاسي، كما شارك في حفل استقبال على شرف السفير التونسي في لبنان حاتم الصائم لمناسبة انتهاء مهمته».

نشاطات



قهبوجي والملحق العسكري التركي



بصبوص والقائمة بأعمال السفارة البريطانية

بحث قائد الجيش العماد جان قهوجي، في مكتبه في البرزة، مع الملحق العسكري التركي العقيد الركن أركان أيادين العلاقات الثنائية بين جيشي البلدين.

استقبل المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء إبراهيم بصبوص في مكتبه في ثكنة المقر العام، ملحق الأمن الداخلي لدى السفارة الفرنسية نيكو لا دو كليرك، في زيارة وداعية لمناسبة انتهاء مهامه في لبنان، قدم خلالها بصبوص إلى دو كليرك درعاً تذكارياً عربون شكر وتقدير كما التقى بصبوص القائمة بأعمال السفارة البريطانية في لبنان أماندا ماك لوجلين، في زيارة تهدف إلى تفعيل سبل التعاون والتنسيق وعرض الأوضاع الأمنية العامة في البلاد.

زار وفد من الرابطة المارونية برئاسة رئيسها طوني خطار وزير الهجرة بيتن داتن في مكتبه في سيدني. وأشار خطار إلى أنّ «الزيارة هي للتعرف، وقد جرى عرض لأوضاع الجالية اللبنانية وما يحدث في منطقة الشرق الأوسط».

السفير المصري من عين التينة: استمرار الفراغ خطر على لبنان

استقبل رئيس مجلس النواب نبيه بري في عين التينة السفير المصري محمد بدر الدين زايد في حضور المستشار الإعلامي علي حمدان، وعرض معه التطورات.

وقال زايد بعد اللقاء: «تابعنا باهتمام التطورات الأخيرة في لبنان، والتي كانت محل نقاش عميق مع دولة الرئيس نبيه بري. ولقد نبهنا منذ فترة إلى أنّ دقة الأوضاع الإقليمية تقتضي العمل بروح إيجابية بين جميع القوى السياسية اللبنانية لإيجاد لبنان عن هذه المخاطر الخارجية، وللتركيز على اهتمامات المواطن اللبناني وانشغالاته من خلال تسهيل عمل الحكومة برئاسة دولة الرئيس تمام سلام».

وأضاف: «لقد تلقنا إلى دولة رئيس مجلس النواب مرة أخرى حرص مصر على دعم المؤسسات اللبنانية والحرص على تماسك الدولة اللبنانية، متمنياً دعم الحوار والجهود لتخفيف الإقتان، والتوصل إلى آلية عمل العملية، وتخفيف معاناة الشعب اللبناني، ربما يحسن المناخ السياسي، وهو التحسن اللازم لإنهاء الفراغ الرئاسي الذي أهدت كل الشواهد والتطورات أنّ استمراره يشكل الخطورة الرئيسية على مستقبل لبنان، شعباً ودولة».